بسم الله الرحمن الرحيم

جـــامعة فرحـــات عبـــاس-سطيـــف-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

البنك الإسلامي للتنمية –جدة-
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

الندوة العلمية الدولية:
الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

مداخلة تحت عنوان:

أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية

الأستاذ:
الدكتور صالح صالحي

تمهيد

إن الأزمات النقدية والمالية، والاختلالات الاقتصادية وما ترتب عنها من خسائر وانعكاسات سلبية وفقدان للسيادة النقدية والمالية، وتطور التبعية النقدية، تبين **عدم كفاءة السياسات النقدية والمالية بأدواتها التقليدية في تحقيق الأهداف المرجوة وعدم فعاليتها في التخفيف من حدة المشكلات المتنامية**.

ونظرا لأهمية السياستين المالية والنقدية سواء من **الناحية التوجيهية أو التحفيزية أو التوزيعية أو الترشيدية التخصيصية للموارد المجتمعية المتاحة**، بات من الضروري البحث عن **بدائل للأدوات التقليدية** للسياسة النقدية والمالية التي تستعملها البنوك المركزية، تناسب وتنسجم مع مبادئ وأصول الصيرفة الإسلامية، **ينتفي في إطارها استخدام آليات الفائدة الربوية وتتحقق في ظلها العدالة التوزيعية والكفاءة الاستخدامية، و يزول عند استعمالها الحرج المجتمعي والإكراه المؤسسي والتشريعي الذي نشهده حاليا**، وما يترتب عن زوالهما من تزايد لطاقة التعبئة للموارد المالية الكامنة، ولما كانت هناك اختلافات جوهرية بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية أصبح من الضروري **إعادة هيكلة وظيفة البنوك المركزية لتراعي خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي**.

فقد تبين بأن علاقة البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية في معظم البلدان الإسلامية لم تكن تسمح بالنمو المتكامل لصيغ وأساليب وأنشطة الصيرفة الإسلامية وأن أدوات السياسة النقدية التقليدية تعرقل تطورها.

ولمعالجة هذه المشكلة الكبرى التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يستدعي إستخدام أدوات كمية ونوعية ومباشرة للسياسة النقدية من قبل البنوك المركزية تساعد على تطور ونمو الصيرفة الإسلامية وترشيد دورها.

Jrsaldana

محاور المداخلة

المحور الأول: مفهوم السياسة النقدية و أهدافها و علاقتها بالسياسة الاقتصادية

المحور الثاني: أدوات و أساليب السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي الحديث

المحور الثالث: أدوات و أساليب السياسة النقدية التي لا تتأثر بإلغاء آلية نظام الفوائد

المحور الرابع: الأدوات الكمية البديلة للسياسة النقدية الملائمة للصيرفة الإسلامية

المحور الخامس: الأدوات الكيفية البديلة للسياسة النقدية الملائمة للصيرفة الإسلامية

المحور السادس: أدوات السياسة المالية المكملة للسياسة النقدية في إطار نظام المشاركة

المحور السابع: الأدوات الإيرادية للسياسة المالية المكملة للسياسة النقدية

المحور الأول: مفهوم السيـــاسة النقديـــــة و أهدافها و علاقتها بالسياسة الاقتصادية

وظائف النقود والبنوك المركزية

دور النقود

- وسيلة للتبادل
- مقياس للقيمة
- مستودع للقيمة
- معيار ووسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة

دور البنوك المركزية

- إصدار النقد القانوني
- توفير الخدمات الأساسية للحكومة
- توفير الخدمات الأساسية للمصارف الأخرى
- المراقبة وتوجيه الائتمان

Jrsaldana

المحور الأول: مفهوم السيـــاسة النقديـــــة و أهدافها و علاقتها بالسياسة الاقتصادية

خصوصية المصارف الإسلامية وعلاقتها بالمصرف المركزي

خصوصية المصارف الإسلامية

- قيامها على قاعدة المشاركة
- معظم موارد المصارف الاسلامية هي ودائع استثمارية
- مصرفية شاملة
- إشكالية إعادة التمويل من البنك المركزي

علاقة المصرف المركزي بالمصارف الإسلامية(تجارب)

- علاقة الانسجام والتكامل
- العلاقة المميزة والمنظمة
- العلاقة غير المناسبة
- العلاقة الاستثنائية الخاصة

المحور الأول: مفهوم السيـــاسة النقديـــــة و أهدافها و علاقتها بالسياسة الاقتصادية

مفهوم وأهمية السياسة النقدية

السياسة النقدية هي "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد ".

السياسة النقدية هي " عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة العامة للاقتصاد"

إن إجراءات السياسة النقدية مستمدة من الأصول والمبادئ المذهبية الاقتصادية، وهذه الأخيرة تختلف من مجتمع إلى آخر

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة أو التكتل الاقتصادي عن طريق سلطاتها النقدية والمستمدة من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع من أجل إدارة كل من النقد والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني.

المحور الأول: مفهوم السيـــاسة النقديـــــة و أهدافها و علاقتها بالسياسة الاقتصادية

علاقة السياسة الاقتصادية بالسياسة النقدية

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها : " مجموعة الوسائل والتقنيات والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية" .

كما يعرفهـا أحد الباحثين بأنها : " الإجراءات العملية التي تتخدها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية، ومنـه يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية في المنظور الإسلامي تتمثل في : " الإجراءات العملية التي تباشرها الدولة في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي وحل المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع المسلم"

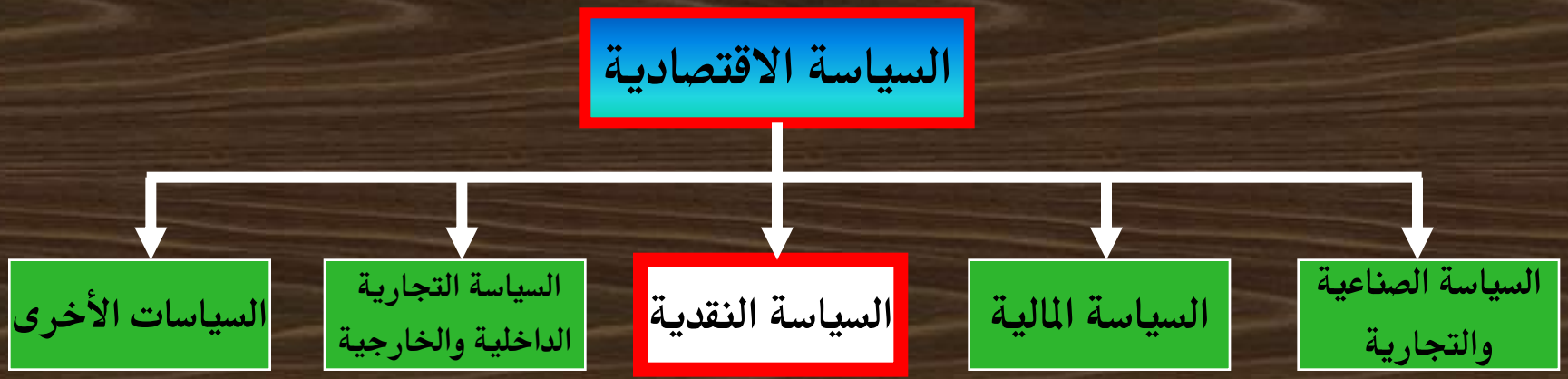

المحور الأول: مفهوم السيـــاسة النقديـــــة و أهدافها و علاقتها بالسياسة الاقتصادية

أهداف السياسة النقدية

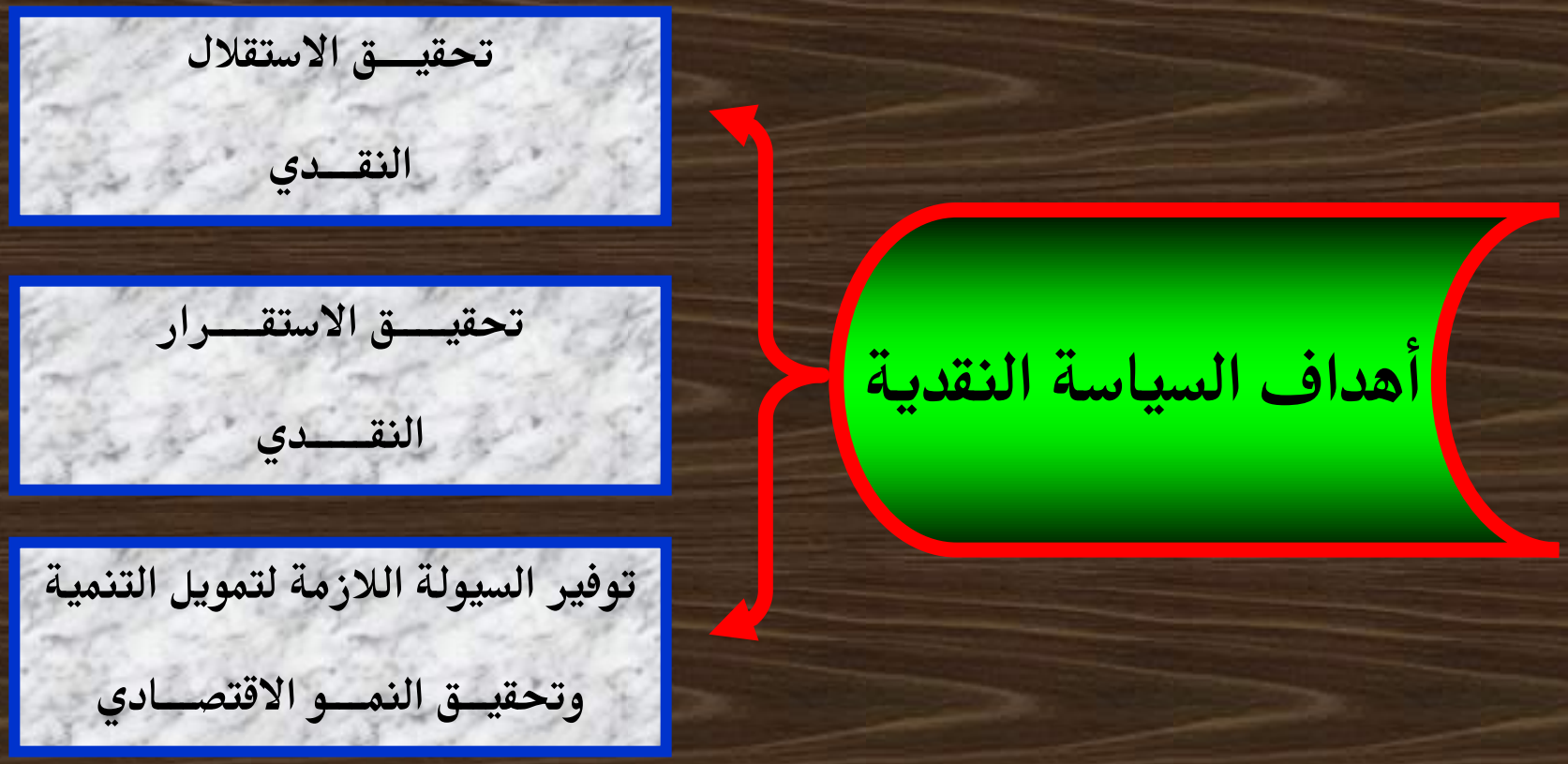

المحور الثاني: أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي الحديث

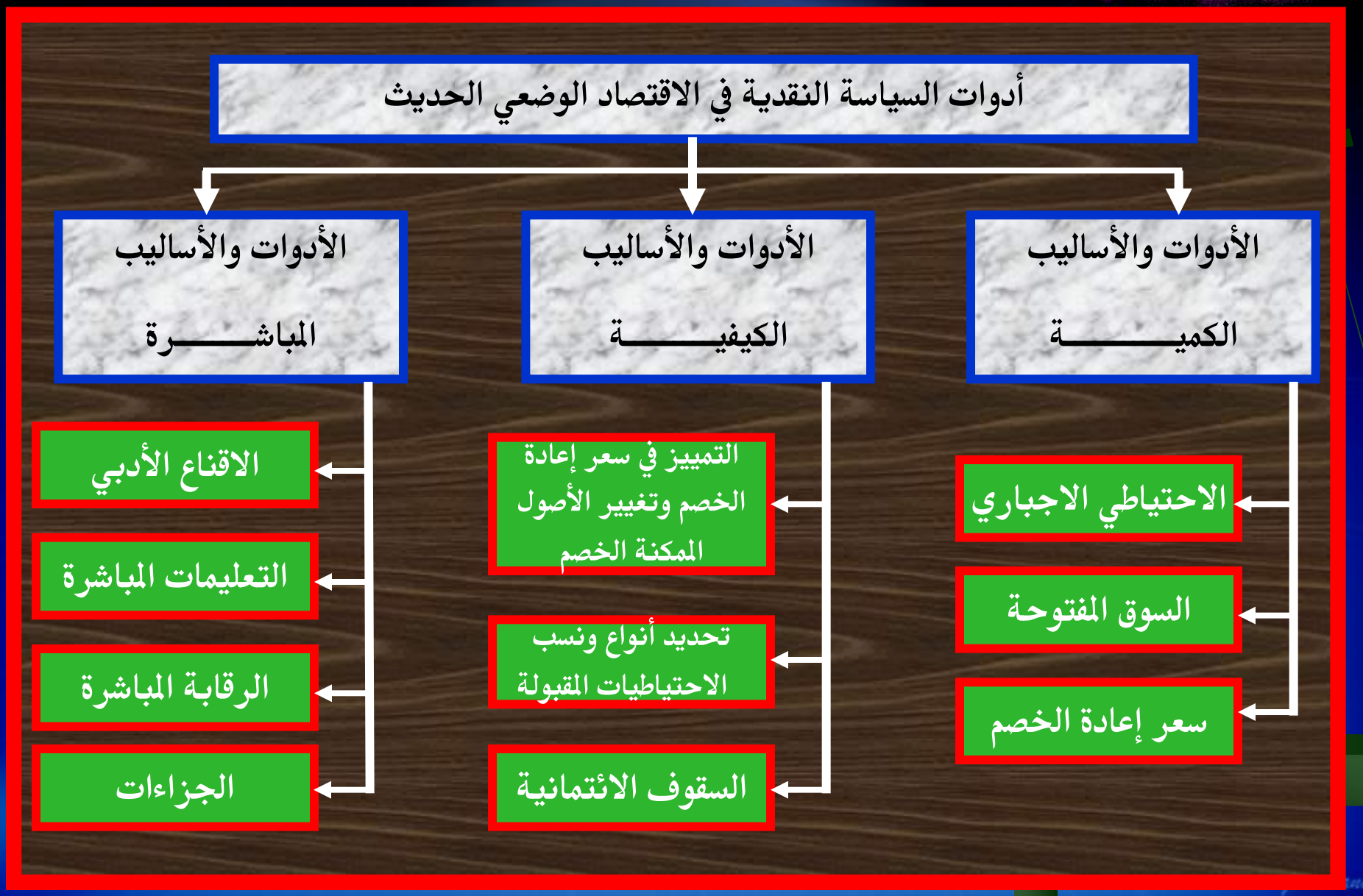

المحور الثالث: أدوات السياسة النقدية التي لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة الربوية

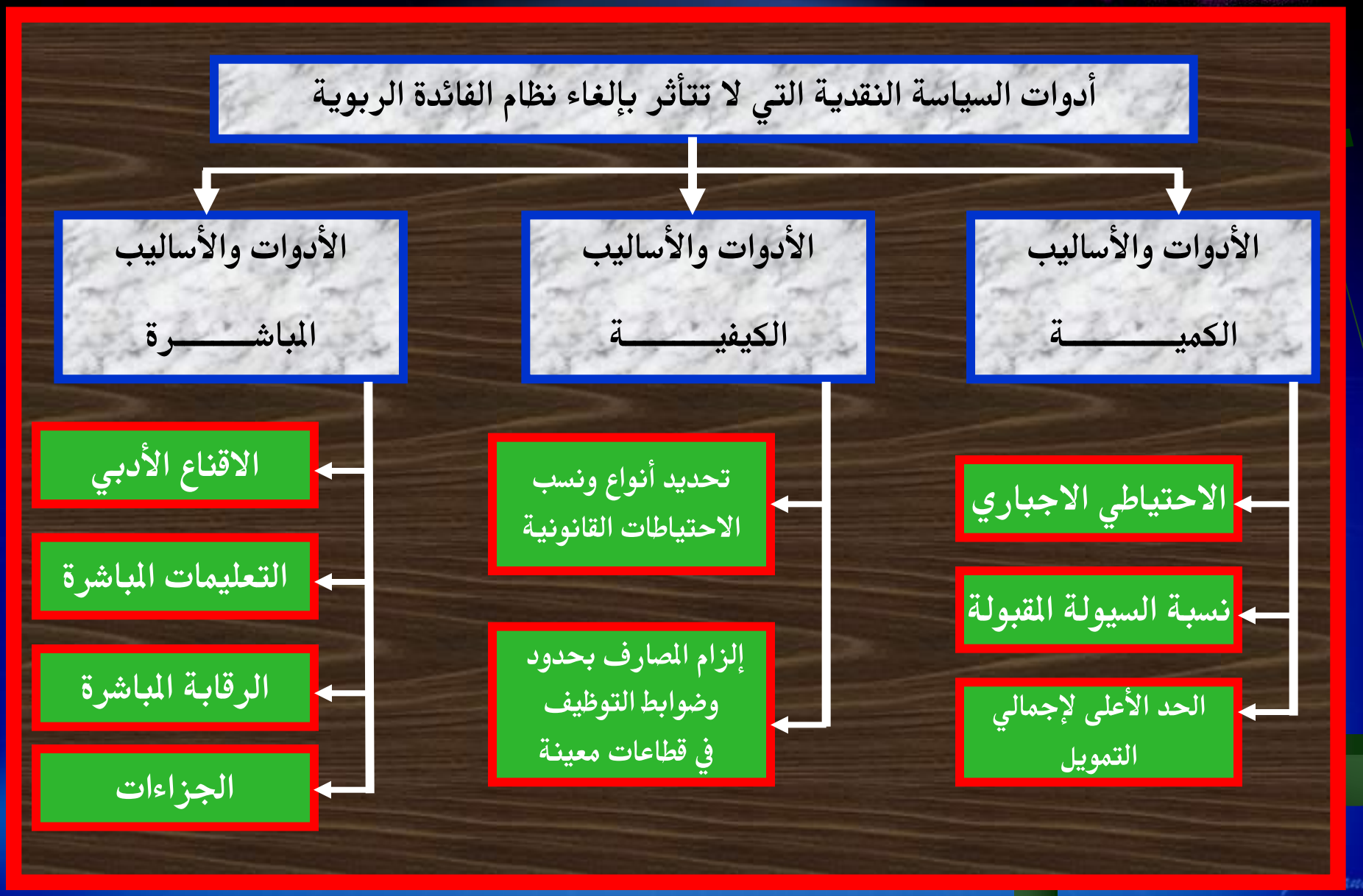

المحور الرابع: الأدوات الكمية للسياسة النقدية الملائمة للصيرفة الإسلامية

لعلَّ من أهم الأدوات المرتبطة بالصيرفة التقليدية التي ويستدعى الأمر إيجاد بدائل لها وإعادة هيكلتها وتكييفها وتطويرها بما يتناسب مع طبيعة وخصائص المصرفية الإسلامية هما أداتي سعر إعادة الخصم والسوق المفتوحة.

لذا فإن المناقشة في هذا المحور ستركز على العنصرين التاليين:

أولا: معدل المشاركة في الربح والخسارة كبديل لسعر إعادة الخصم

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة في إطار نظام المشاركة

المحور الرابع : الأدوات الكمية للسياسة النقدية الملائمة للصيرفة الإسلامية

الأدوات البديلة لسعر إعادة الخصم

- إعادة التمويل عن طريق معدل المشاركة في الربح

- ضبط حدود نسبة المشاركة في الربح والخسارة

- التمويل عن طريق تداول المضاربات والمرابحات والمشاركات

المحور الرابع: الأدوات الكمية للسياسة النقدية الملائمة للصيرفة الإسلامية

عمليات السوق المفتوحة في إطار نظام المشاركة

أولا: الوسائل والأدوات المالية القائمة على الملكية

- صكوك الإجارة
- أسهم المشاركة
- أسهم المضاربة
- أسهم الإنتاج

- قابليتها للتداول بأسعار تحددها قوى السوق، دون التقيد بالقيمة الاسمية لها، وهذا مما يمكن من قيام سوق ثانوية لها.
- لا تمثل عبئا على الحكومة لأنها لا تشكل مديونية
- نوع من الخوصصة في الملكية دون القرار الاستثماري

ثانيا: الوسائل والأدوات المالية القائمة على الملكية

- سندات المرابحة
- سندات الاستصناع
- سندات السلم

إن هذا التنوع يبين بأنه يمكن " ترتيب إصدار الأدوات الاستثمارية الإسلامية للمشاريع المبتدأة، كذلك يمكن ترتيب هذا الإصدار لبعض المشاريع القائمة، وخاصة في الحالات التي تحتاج فيها الدولة لتمويل عجز الموازنة، حيث يمكن إصدار سندات خزينة متفقة مع الشريعة الإسلامية بدلا من طرح سندات القروض العامة التي تأكل بفوائدها المدفوعة النسبة العالية من زيادة الإيرادات العامة" .

المحور الرابع : الأدوات الكمية للسياسة النقدية الملائمة للصيرفة الإسلامية

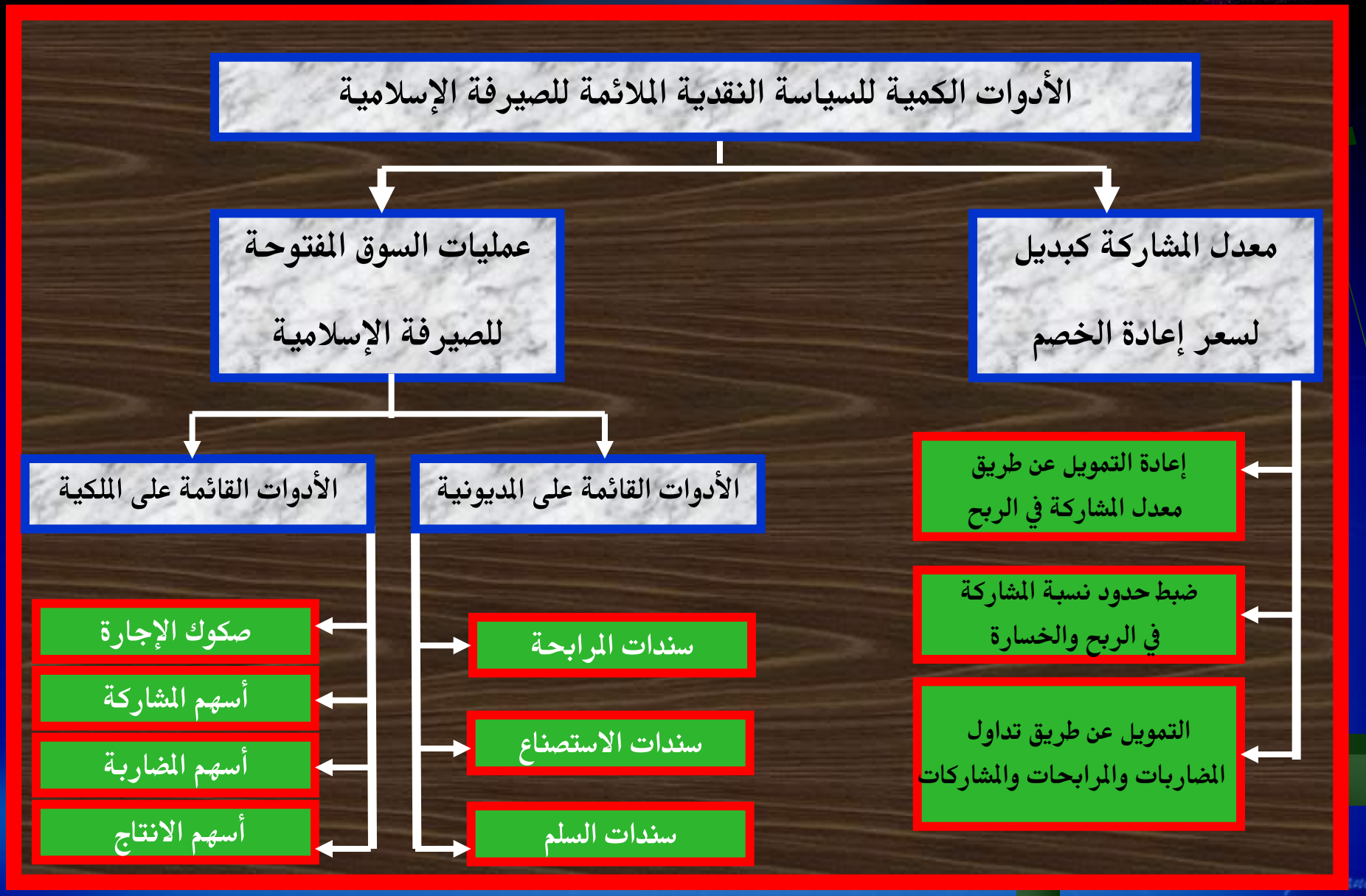

المحور الخامس: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية الملائمة للصيرفة الإسلامية

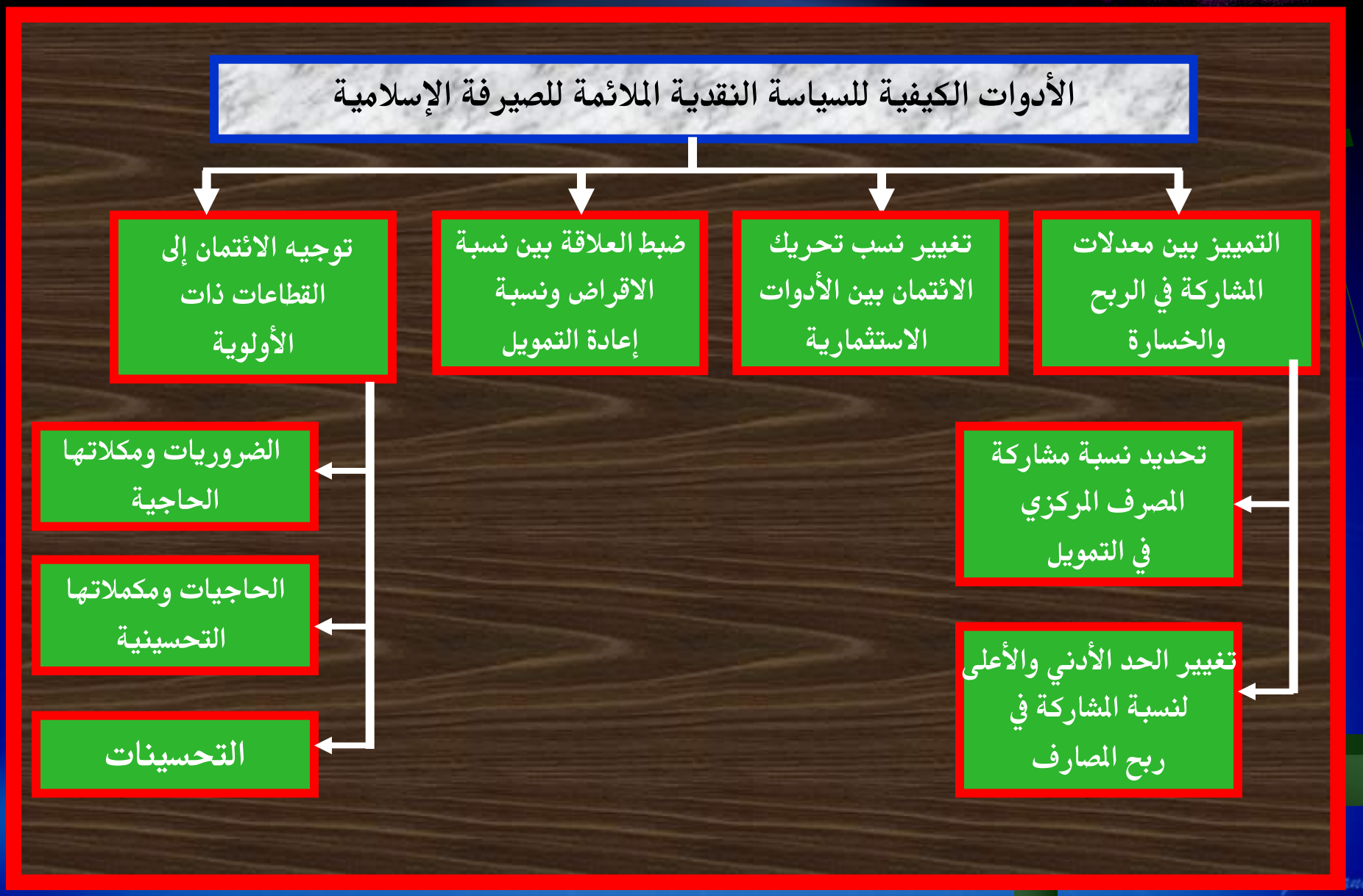

الأدوات الكيفية والكمية للسياسة النقدية الملائمة للصيرفة الإسلامية

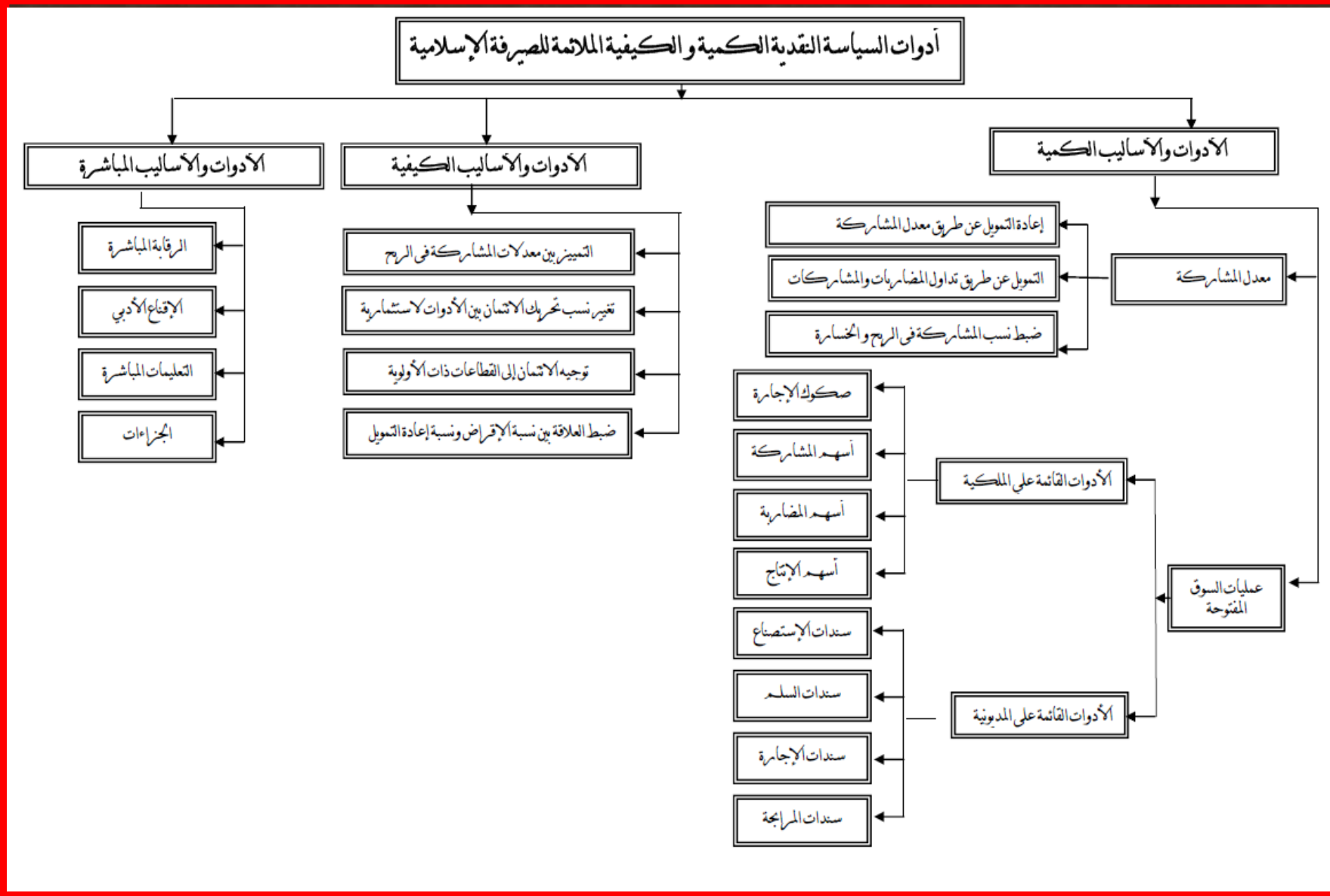

المحور السادس: : أدوات السياسة المالية المكملة للسياسة النقدية في إطار نظام المشاركة

مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية هي "مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة لضبط وتحصيل مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيص تلك الموارد في مجالات الإنفاق المتعددة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، والتوزيع العادل للثروات والمداخيل والتخصيص الأمثل للموارد المجتمعية".

إن إجراءات السياسة المالية مستمدة من الأصول والمبادئ المذهبية الاقتصادية، وهذه الأخيرة تختلف من مجتمع إلى آخر

"السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقا من مبادئ المذهب الاقتصادي المتبع ، وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق وفي مرحلة معينة من مراحل التطور المجتمعي التي تعكس أوضاعا داخلية وظروفا دولية ، من أجل ضبط وتحصيل وتنمية مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيصها في مجالات الإنفاق المتعددة التي تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية (أحيانا) وثقافية".

المحور السادس: : أدوات السياسة المالية المكملة للسياسة النقدية في إطار نظام المشاركة

أهداف السياسة المالية

المحور السادس: أدوات السياسة المالية المكملة للسياسة النقدية في إطار نظام المشاركة

الأدوات المالية القائمة على الملكية

أولا: الوسائل والأدوات المالية القائمة على الملكية

- سندات المضاربة
  - الصناعية
  - الزراعية
  - العقارية
  - التجارية
- سندات المشاركة
  - المتناقصة
  - المستمرة
- السندات الزراعية
  - المساقاة والمغارسة
  - المزارعة
- صكوك الإجارة
  - الدائمة
  - المنتهية

خصائصها ومميزاتها

- زوال الحرج المجتمعي من التعامل بالأسهم والسندات
- لا تشكل هذه الأدوات مديونية على الدولة
- ارتباط التمويل بهذه الأدوات بمشاريع محددة في مجالات معينة
- قياس حجم المشاركة الشعبية في الاستثمارات الحكومية وقياس درجة ثقتها بها
- إن هذه الأدوات التمويلية هي نوع من الخوصصة الموجهة
- يمكن استعمال هذه الأدوات للتمويل الداخلي والخارجي

المحور السادس: أدوات السياسة المالية المكملة للسياسة النقدية في إطار نظام المشاركة

الأدوات المالية القائمة على المديونية

ثانيا: الوسائل والأدوات المالية القائمة على المديونية

- القروض الحسنة
- سندات التوريد
- سندات السلم
- سندات الاستصناع
- سندات المرابحة

الخصائص والميزات:

- تنشأ عن عملية استعمال هذه الأدوات مديونية عامة والتزاما
- ترتبط هذه الأدوات باستثناء القروض الحسنة بإنتاج السلع والخدمات
- تضمن بعض الأدوات التغطية المالية المسبقة للأنشطة الانتاجية للمؤسسات
- امكانية تضمين المولين عن طريق الضمانات أو الكفالات

المحور السابع: الأدوات التمويلية الإيرادية للسياسة المالية المكملة للسياسة النقدية

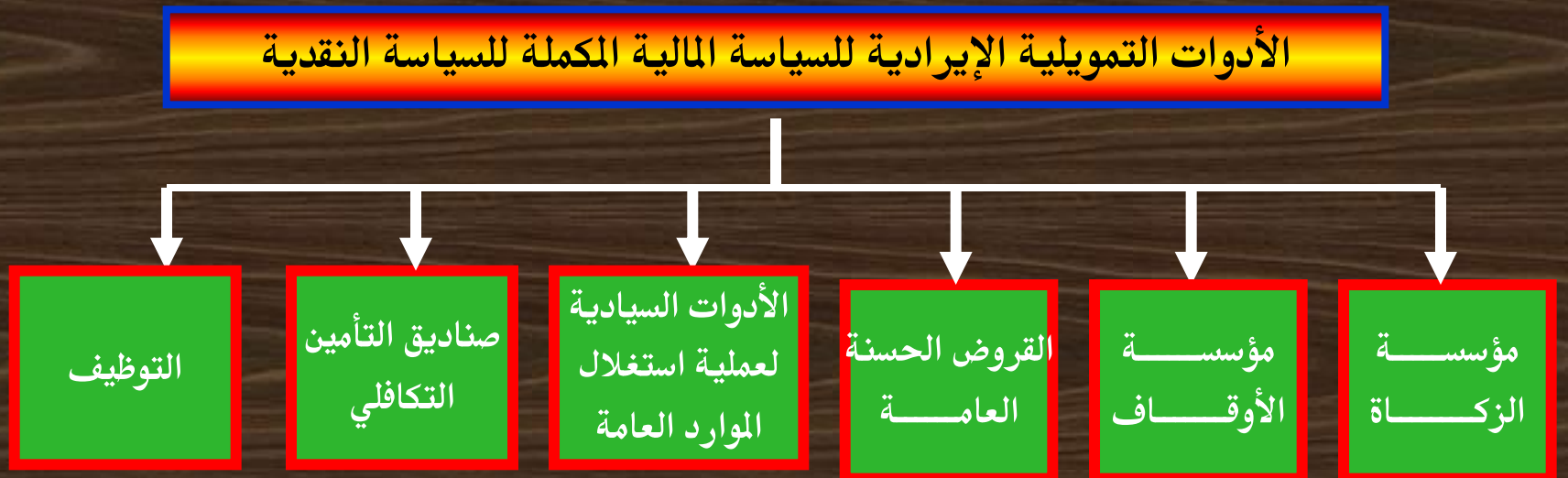

أدوات السياسة المالية المكملة للسياسة النقدية

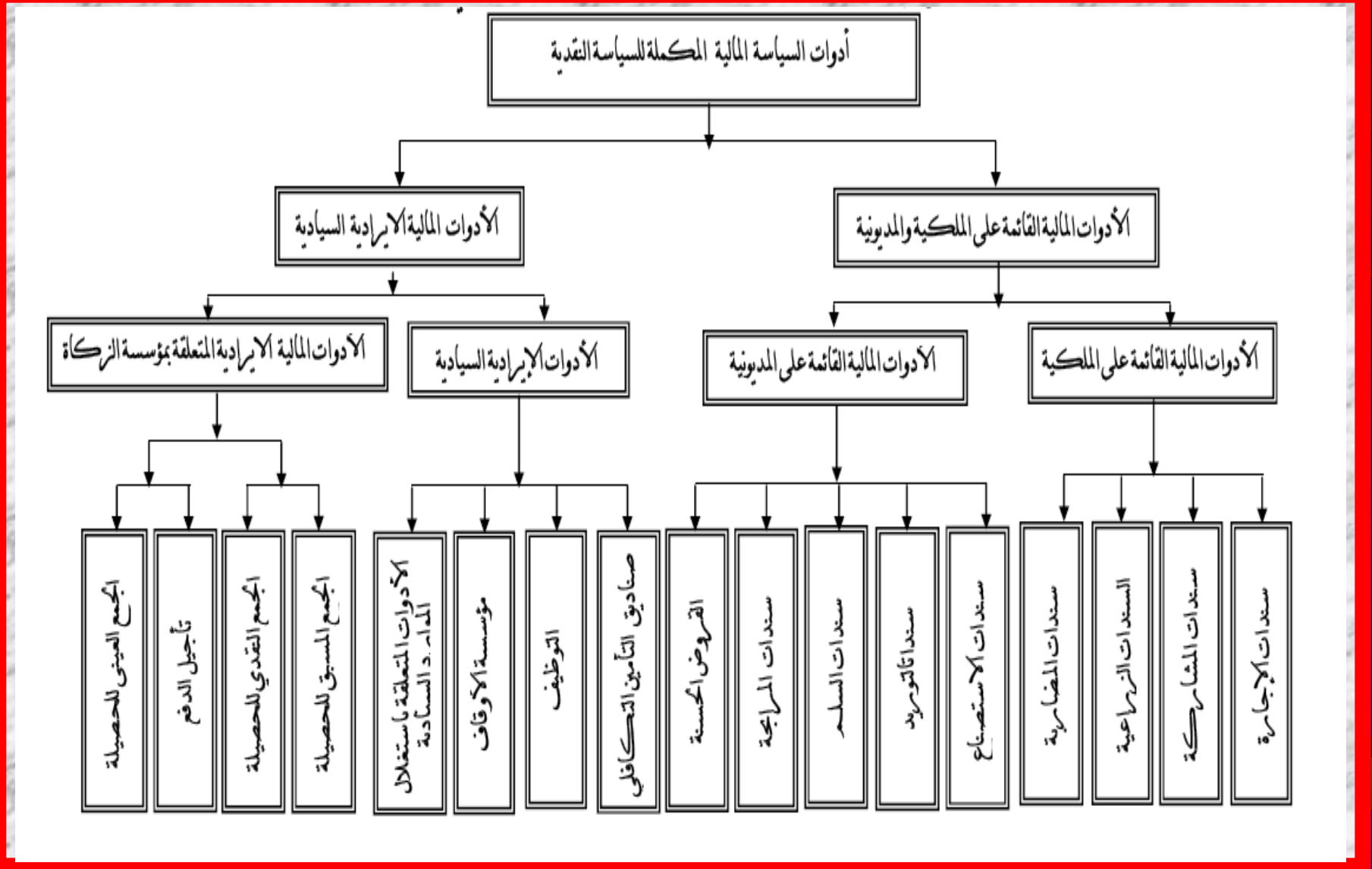

الخـــــــــــــاتمة

لقد تبين لنا بأن هناك مشكلة في **العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية**، تعيق تطور ونمو الصيرفة الإسلامية التي تتميز بخصوصية أعمالها المصرفية وأنشطتها الاستثمارية في إطار أساليبها وصيغها التي تقوم على أساس نظام المشاركة، إن هذا الوضع يتطلب **إعادة هيكلة وظيفة البنوك المركزية** لتراعي طبيعة عمل المصارف الإسلامية بحيث تستخدم **بدائل جديدة للأدوات التقليدية للسياسة النقدية تساهم في تطور الصيرفة الإسلامية وترشيد دورها التنموي في الاقتصاديات الإسلامية.**

وقد تبين لنا بأن **معظم الأدوات الكمية والكيفية التي تستند الى آلية نظام الفائدة غير ملائمة للمصارف الإسلامية**، وبالتالي فهناك **أدوات كمية وكيفية ومباشرة بديلة في إطار نظام المشاركة** الذي تقوم عليه أنشطة الصيرفة الإسلامية.

كما اتضح لنا بأن **أدوات السياسة النقدية لابد أن تترافق مع أدوات مالية مكملة** للسياسة النقدية سواء كانت تلك الأدوات البديلة المتعلقة **بإعمال معدلات المشاركة أو تلك الخاصة بالأدوات الإرادية** ولا شك في **أن إعادة الهيكلة الوظيفية والإجرائية لأدوات السياسة النقدية ستؤدي الى انسجام وتكامل العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية** بصورة تؤدي إلى تحقيق وظيفتها المصرفية والاقتصادية التي تنسجم مع خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية

والسلام عليكم....